أهمية الأرشيف والوثائق في تعليم التاريخ وإعادة كتابته: نموذج التاريخ الريفي

عبد الله إبراهيم سعيد(*)

ملخص: إنّ ما كُتِب من تاريخ المجتمع اللبناني الحديث والمعاصر، اعتمد في معظمه على مصادر ومراجع تتناول أساساً الأحداث السياسية وتتصل بالقضايا الخارجية والأوضاع الدولية، وهذا ما جعل الكتابات التاريخية تعكس الجوانب الخارجية على المجتمع المحلي، وخاصة المظهر السياسي منها والتنظيم الإداري والعسكري، في حين ظلت التطورات الداخلية والتفاعلات الذاتية، التي تعبّر عن حقيقة المجتمع المحلّي، هامشية إن لم تكن غائبة. وهذا ما يتطلب إعادة كتابة التاريخ من خلال مصادر ووثائق جديدة، الأمر الذي يوجب على الباحث الرجوع إلى وثائق الأرياف لاستقرائها وتحليل مضمونها التاريخي وفهم دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالتاريخ الريفي، يمتاز عن غيره من الدراسات التاريخية والاجتماعية والإنسانية بكثرة وثائقه الأصلية من: دفاتر «ميري» ومساحة وسندات «طابو» وصكوك بيع وشراء وتوكيل ووصايا وشراكة وسندات دين وإيصالات ضرائب والتزام وأعشار، ودفاتر حسابات وقفية وخاصة، وغيرها من الأوراق الرسمية والخاصة التي مازالت بكراً وتحتاج إلى من ينفض الغبار عنها، والتعامل معها، باعتبارها مصدرا تاريخيا من الدرجة الأولى، وتعرّف أنواعها وأشكالها من حيث معطياتها وأساليب صياغتها، ولغة كتابتها. وذلك لأن وثائق الأرياف اللبنانية، تُعتبر من حيث مضمونها التاريخي، منطلقاً لتوسيع مجال البحث التاريخي وتطوير مناهجه، انطلاقاً من طرح إشكالية جديدة تهدف إلى تحديد ملامح الحياة اليومية في مختلف أوجهها ومظاهرها، وتعدد أنشطَتِها وإجراءاتها. وتوفّر لنا الوسيلة الملائمة والطريقة الأنجع لتجديد نظرتنا، وإعادة فهمنا لتاريخ المناطق اللبنانية، سواء من حيث الأحداث التي تأثرت بها أو القضايا التي عايشتها وتفاعلت معها.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية. البريد الالكتروني: abdallah-49@hotmail.com.

لماذا هذا الموضوع؟

إنّ حيثيات اختيار هذا الموضوع، هي:

أولاً، تعود إلى خبرتي التدريسية التي استمرت ما يناهز ٣٨ سنة في تدريس التاريخ في مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي، ونحو ١٧ سنة في التدريس الجامعي حتى الآن، منها في المدة الأخيرة، خمس سنوات في تدريس طرائق التعليم الحديثة والناشطة وأساليب تعليم الكبار، بالإضافة إلى المشاركة في لجان تأليف كتاب التاريخ المدرسي في كل من الإدارة المدنية في الجبل الجنوبي، سابقاً، والمركز التربوي للبحوث والإنماء (لجنة كتاب التاريخ المدرسي الموحد للصف الخامس الأساسي، التي أنهت تأليفه عام ٢٠٠٣ وطُبع الكتاب، ولكن مُنع توزيعُه)، كما شاركت في أربع لجان لتأليف الكتاب المدرسي الموحد في مادة التنشئة الوطنية والتربية المدنية، ودورات إعداد المدربين لها في الصفوف الثانوية والأساسية.

فمن خلال هذه الخبرة الطويلة والغنية، كانت المشكلة الأساسية في المعلومة التاريخية وطريقة معالجتها المختلفة وحتّى المتناقضة من كتاب إلى آخر، في ظل وجود هذا الكم من الكتب المدرسية المتعددة وكأنها نسخة طبق الأصل، مع اختلاف زهيد في تفسير بعض الأحداث والمعاهدات، لأسباب سياسية أو مناطقية أو مذهبية أو غرضية، تراعي أهواء وميول جماهير المناطق والطوائف والمذاهب التابعة لها. وما حثّني على دراسة علم التاريخ والتخصص فيه ونيل شهادة الدكتوراه بالتاريخ الريفي الاقتصادي الاجتماعي، هو الحادثة التالية: ففي العام ١٩٦٩ كنت مدرساً لمادة الرياضيات في الصف الثالث المتوسط في مدرسة قريتي الرسمية، ففوجئت، صباحاً قبل الدخول إلى الصف، بطلب من مدير المدرسة، آنذاك، يتمنى عليّ العمل بتوصية وزارة التربية القاضية بالاستعاضة عن الحصة الأولى في اليوم الذي يسبق ذكرى الاستقلال الوطني السنوية، لشرح معاني الاستقلال والتضحيات في سبيله والبطولات لتحقيقه (فيما بعد أصبح هذا اليوم عيداً للعلم اللبناني). فشعرت بالتلبّك والرهبة من ذلك، وأنا مدرس مادة الرياضيات ولا علاقة لي بتدريس التاريخ لا من قريب ولا من بعيد، هذا مع العلم أنه وفي أثناء دراستي في دار المعلمين والمعلمات كنت أكره حصة مادة التاريخ لأنها مادة استظهار تحفيظيّة وقمعية للرأي، وأستاذها في ذلك الحين (ذكراً كان أم أنثى) هو العالم النجم أو الشمعة المنيرة والطلاب جهلة أو صراصير صغار ما عليهم إلا اجترار المعلومات، وحفظها ظهراً عن قلب لتسميعها في الحصة التالية، أو في الامتحانات

الفصلية والنهائية. لذا كانت علامتي في مادة التاريخ لا تتعدى ال١٣ على عشرين في أحسن حالاتها. فعندما استحققت الموضوع، لأنه لا يمكن لمدرس صغير مثلي، آنذاك، أن يخالف الأوامر الرسمية، وضعت كتاب الرياضيات جانبا، وأعلمت تلامذة صفي بما هو مطلوب منّي لهذه الحصة التدريسية. وما هي إلا برهة وجيزة، حتّى علت ضجةٌ في الصف، تنذر بالفوضى وعلامات الرفض وعدم الرضى، صَاحَبَها رفع أصابع نحو نصف عدد التلاميذ احتجاجا على ذلك. وبعد أن سمحت لأحدهم بالتكلّم وشرح أسباب الرفض والتمرّد على تعليمات الإدارة. قال، وشاركه الآخرون الرأي: «إذا كنت يا أستاذ تريد أن تُخبرنا عن «التاريخ الكذب» وقلب الحقائق والاستقلال المزيّف وغير الحقيقي (بنظرهم ونظر أهاليهم)، فلا نريد، أما أن نتحدث ونتناقش حول معاني الاستقلال الحقيقي فمرحباً». لذا كان موقفي صعباً، وأنا أستاذ الرياضيات، وكنت، آنذاك، لا أفهم شيئاً عن أسرار التاريخ وحقائقه. وبعد الحديث بهدوء مع ريبة واحمرار في الوجه حتى لا أظهر بأنني كاذب، تمالكت أعصابي وتفاهمت مع تلاميذي من خلال إشراكهم في المناقشة والحديث عن الاستقلال الحقيقي الناجز وصيرورته، وضرورة الوطن المستقل، ولكن ليس الوطن المنغلق أو الانعزالي المعادي لجيرانه ولدول العالم. وشرحت معاني الاستقلال الوطني، السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية والثقافية الحضارية ومؤسسات كل منها، وسألتهم: أخيراً، هل تريدون أن يبقى بلدنا مستعمَرة فرنسية إلى الأبد؟ أم نريد أن لا يدنِّس أرضه أي جندي أجنبي؟ كان الجواب المدوّي كلا، نريده مستقلاً حراً، قادراً على حماية حدوده كافةً، ولكن نريده استقلالاً حقيقياً!.

ومنذ ذلك الحين صممت على مطالعة الكتب التاريخية العامة، ودراسة التاريخ العلمي القائم على التحليل والنقد والشك واليقين والقابل للتجدد مع اكتشاف كل وثيقة جديدة أو معلومة موثوقة، لأكتشف بنفسي، هل التاريخ بأحداثه هو المزيّف أم القراءات والكتابات التاريخية المتنوّعة هي المزيّفة والخاطئة أحياناً؟

ثانياً، في أثناء مراحل التدريس والدراسة والتخصص الجامعي، واجهتني في الكتب المدرسية والمراجع العامة، حتى الحديثة جداً منها، ما يُثبت آراء تلاميذ صفي منذ أربعين سنة بأن «الكتابة التاريخية تحمل في طيّاتها الكثير من المرويات والقراءات المغلوطة والمزيّفة». ولكن بالمقابل، أيقنت أنّ التاريخ هو مجموعة أحداث وحقائق ثابتة لا يمكن انمحاؤها بسهولة، من الذاكرة التاريخية للشعوب أو تجاهلها أو إخفاؤها إلى الأبد، بمقالة ورواية من هنا، أو بحث وكتاب من هناك. لأن تزوير التاريخ أمر مستحيل، كما لا يمكن تزوير أحداثه. وإنّما القراءة المنحازة لهذه الأحداث تركّز على

بعضها وتهمل شأن البعض الآخر، فيظهر التاريخ وكأنه منقوص ومزيّف. إنّ الحوادث التاريخية تقع مرّة واحدة، ولكن تتم قراءتها عدّة مرات في ما يسميه البعض كتابة «التاريخ» والواقع أنها قراءة وليست كتابة. من هنا إنّ القراءات المنحازة والمزيّفَة ليست تاريخاً، وإنّما هي تزييف للوعي والإدراك. ومن المُحزن أن القراءات المنحازة هي التي تنتشر بسهولة بين عامة الناس، لأن قوى الأمر الواقع من القوى السياسية، أو المالية والاقتصادية التي توظفها، تملك أدوات نشرها وفرضها، ولاسيما بين الجماهير التي لا تعرف شيئاً عن تاريخها، أو أنّها تعرف النزر اليسير بسبب فقر المناهج الدراسية في المدارس، وفي الجامعات (قاسم، ٢٠٠٨، ص. ٨، ٢١ و٣٦).

وكمثال على القراءات التاريخية المزيّفة، المتجاهلة للوثائق التاريخية المُكتشَفَة منذ أكثر من ثلاثين سنة، يمكن إدراج بعض المعلومات التي تتضمنها الكتب المدرسية المستحدثة لتدريس مادة التاريخ، والمعتمدة حالياً في المدارس اللبنانية كافة بدون استثناء، على اختلاف ميولها ودور نشرها ومؤلفيها. فهذه الكتب المدرسية، مثلاً، مازالت تتحفنا، في الصفين الخامس والثامن الأساسي، بالرواية الكاذبة لحادثة جون عكار التي يُتهم فيها الأمير قرقماز المعني بسرقة عائدات خزنة السلطنة العثمانية المرسلة من مصر إلى الأستانة مروراً بالموانئ اللبنانية الساحلية. بالرغم من أن عبد الرحيم أبو حسين أستاذ التاريخ العثماني في الجامعة الأمريكية في بيروت نشر بعض وثائق سجل أوامر المهمة المستعجلة العثمانية (أبو حسين، ٢٠٠٥، ص. ٥٣-٥٦)، ومنها وثيقة وصول واردات خزنة ولاية مصر إلى اسطنبول كاملة، ولم تحصل لها أيّةُ سرقة أو يقع أيُّ سطوٍ عليها. ومع ذلك يصرّ النقلة والرواة المحققون! على موقفهم بأن الأمير المعني لصٌ سارقٌ استحق العقاب المناسب بالموت، متناسين السبب الأساسي لتأديبه، ألا وهو امتلاكه السلاح وتمرّده على أوامر السلطنة وتمنّعه عن تسديد الأموال الأميرية طيلة عشرين سنة متتالية. وما ينطبق على رواية عقاب الأمير قرقماز الكاذبة، يصح أيضاً على رواية والده الأمير فخر الدين الأول الذي توفي وفاقا لمخطوطة ابن سباط (المؤرخ المعاصر لفخر الدين عثمان المعني «الأول») عام ١٥٠٦م (إبن أسباط الغربي، ١٩٨٩، ص. ١٠٢)، أي قبل حدوث معركة مرج دابق بنحو تسع سنوات. ومع ذلك مازلنا ندرّس أولادنا الصغار أن الأمير فخر الدين الأول خطب في حضرة السلطان العثماني وهنّأه على انتصاره على المماليك، فأنعم عليه السلطان سليم بلقب سلطان البرّ، وأقرّه على حكم إمارة الشوف. فهل يُخبرُنا الكتبة والكتاب المدرسي كيف يُثّبت أميرٌ متوفٍ على الحكم؟ وكيف أصبح في قبره سلطاناً للبر؟.

فمثال هاتين الروايتين الكثير من القراءات التاريخية والزجليات المذهبية والمناطقية والعائلية المزيّفَة التي تحفَل بها الكتب المدرسية والجامعية والمراجع العامة، والتي لا تحصى، طالما لا يوجد في لبنان مركز وطني واحد متخصص لحفظ الوثائق وصيانتها، مركز يأخذ على عاتقه جمع الوثائق المتعلقة بتاريخ المقاطعات (البلدان) اللبنانية منذ العهد الأموي حتى الآن، لتوضع أمام الباحثين وأهل العلم والتأريخ بهدف الوصول إلى الحقائق التاريخية الموضوعية والسليمة، ومن ثم عرض نماذج منها على تلاميذ المدارس والجامعات لدراستها وتحليلها والتأكد من صحتها بمقاربتها ومقارنتها مع مروياتهم الشفوية. وخير دليل على تناقض المعلومات التاريخية الروائية والشك بها، هو العودة إلى كتابي عادل إسماعيل (٢٠٠٣): *انقلابٌ على الماضي، لماذا أُدخل على تاريخ لبنان من الأساطير والخرافات والأوهام والأحداث التي لا أساس تاريخياً لها* ويوسف إبراهيم يزبك (١٩٩٣): *الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية* ، وغيرهما من الكتب الكثيرة المتناقضة معهما.

ثالثاً، يقول فولتير VOLTAIRE الفيلسوف والأديب الفرنسي: «لم يُكتب التاريخ إلاّ بشكل سردٍ قصصي، وأنا كلّي رغبة لكتابة تاريخ العادات والتقاليد الاجتماعية، لكتابة تاريخ العلوم والأعراف. وفي كل ما قرأت، لم أرَ إلاّ تواريخ الملوك والحكّام، وما أريده هو تاريخ الناس كلّ الناس». وحتى الآن، ما كُتب عن نشاط الناس كل الناس، مازال متواضعاً جداً لأسباب عدّة، «أبرزها النقص في التدوين وغياب الوثائق أو إتلافها. كما أن ما دُوِّن من دون ذلك النشاط هو موضع نقد مستمر؛ لأنه استند إلى روايات شفوية، وكان انتقائيا وعُرضة لكثير من التحيّز والهوى، وتنقصُه الدّقة والموضوعية والشمولية» (ضاهر، ٢٠٠٨، ص. ٥١). ولقد أظهر تحليل سابق، قام به الباحثان التربويّان عدنان الأمين ونخلة وهبة، لكتب التاريخ المدرسية «كثرة الأشخاص والتواريخ فيها، وإن الأمرين متلازمان. فالتواريخ هي تواريخ أشخاص (ولادة، وفاة، زواج، سفر، موت، معارك، إلخ). ويترافق كل ذلك مع سمات معينة لهؤلاء الأشخاص. فهم في معظمهم من الطبقات الاجتماعية العليا (٧٦-٨٢٪ بحسب نوع المدرسة): خلفاء، ملوك، سلاطين، أباطرة، أمراء، قادة، رجال دين قلّة (٨-١٢٪) والأشخاص من العامة أقل (٥-٨٪). وبما أنّ التاريخ يضجّ بالأشخاص كأنهم يسيّرونه وحدهم، فإنّ صفات هؤلاء تصبح أساسية من أجل فهم التاريخ، وهذه الصفات تشتمل، إلى جانب هواياتهم وكفاءاتهم، صفاتهم الجسدية وأمزجتهم (تضايَقَ، اقتنعَ، غضبَ، رغبَ، أملَ، إلخ). لذلك تحتلّ السِيَر(بيوغرافيا) من ١٧ إلى ٢١٪ من مجمل

المادة التاريخية، وهي تأتي في الدرجة الثالثة بعد التاريخ العسكري (٢٥-٢٨٪)، والتاريخ السياسي (٢٠-٢٣٪). أما التاريخ الاقتصادي فهو شبه غائب عن كتب التاريخ (٣-٥٪)، وهو مرتبطٌ، فقط، بالأعمال العمرانية للأشخاص «العظام» من الحكّام والقادة الفاتحين. إنّ هذه النزعة، فضلاً عن أنها تضع جانباً كل التفسيرات للأحداث التاريخية، وربط ما هو سياسي بما هو اجتماعي واقتصادي، فإنّها تُفضي إلى ترجيح المميزات الشخصية، بما فيها الجسدية، في فهم الواقعة التاريخية، مع ربط لصفات الأشخاص بمكانتهم الاجتماعية. بكلام آخر فإنّ كتب التاريخ تفرّغ التاريخ من مضمونه الديناميكي من جهة، و«تملؤه» بقيم مُسبقة حول السلطة، وطبيعتها الاجتماعية وشكلها الفيزيائي. وفي هذا الصدد يُلاحظ مثلاً أن المدارس في التاريخ، التي أنشئت، لا تُقدَّم باعتبارها واحدة من الظاهرات والمؤسسات الاجتماعية التي تتغيّر بتغيّره، بل باعتبارها هبات وتقديمات من الأمراء والملوك والقادة ومنجزاتهم، كدلالة على حبّهم للثقافة والعلم» (الأمين، ١٩٩٦-١٩٩٧، ص. ٦٨)، وعطفهم على رعاياهم من عامة الناس.

رابعاً: إنّ ما كُتِب من تاريخ المجتمع اللبناني الحديث والمعاصر، اعتمد في معظمه على مصادر ومراجع تتناول أساساً الأحداث السياسية وتتصل بالقضايا الخارجية والأوضاع الدولية، وهذا ما جعل الكتابات التاريخية تعكس الجوانب الخارجية على المجتمع المحلي، وخاصة المظهر السياسي منها والتنظيم الإداري والعسكري، في حين ظلت التطورات الداخلية والتفاعلات الذاتية، التي تعبّر عن حقيقة المجتمع المحلّي، هامشية إن لم تكن غائبة، وهذا ما يتطلب إعادة كتابة التاريخ من خلال مصادر ووثائق جديدة، الأمر الذي يوجب على الباحث الرجوع إلى وثائق الأرياف لاستقرائها وتحليل مضمونها التاريخي وفهم دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (مؤنس، ١٩٨٤، ص. ٥١).

أما الأسئلة المتوخاة من هذه الورقة البحثية، فهي:

- لماذا لم تُجمع حتى الآن الوثائق التاريخية التي لها علاقة بتاريخ لبنان الشمولي، من وثائق عباسية وفاطمية وأيوبية وسلجوقية ومملوكية وعثمانية وأوروبية غير الفرنسية وأمريكية، باعتبار الوثائق الفرنسية الأساسية تجري محاولات حثيثة جدّية في نشرها؟

- لماذا يتجاهل واضعو الكتب المدرسية أهمية الوثيقة والمصدر الأهلي الشفوي الموثوق الضروريين لاكتمال الحبكة التاريخية.

- لماذا الاستنساب في استعمال بعض المستندات والصور الفئوية دون سواها من الأرشيف الرسمي أو الأهلي أو المذهبي؟

– لماذا تغيب وثائق التاريخ الاقتصادي والاجتماعي المتوافرة بكميات هائلة في المناطق اللبنانية كافة، تلك الوثائق التي توحد اللبنانيين ولا تفرّقهم، تلك الوثائق التي يشعر معها كل تلميذ في أي مدرسة كان بأنها تحاكي واقعه الاجتماعي، وتُحيي فيه تراث أجداده وحبَّهم لأرضهم وخيراتها؟.

– السؤال الأخير، لماذا نخاف الوثيقة والمتحف ونمنعهما عن طلابنا؟

إذن، ما هي الوثيقة وأهميتها في الكتابة التاريخية؟

الوثيقة «هي الأصل الذي يبرهن على وقوع الحدث، فقد تكون مكتوبة أو آثاراً مادية، أو مسكوكات أو غيرها، والوثيقة هي المرجع الأصلي للحدث التاريخي، وربما الوحيد للمعرفة التاريخية» (سعيدوني، ٢٠٠٨، ص. ٩٩). لأنّ التاريخ يُصنع من الوثائق والآثار التي خلّفتها أفكار وأعمال السلف، والتي تشكل تسجيلاً حيّا لمراحل الحياة التاريخية العملية لهذه الدولة أو تلك، بكافة صور الحياة وأشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية.

وفي هذا المجال يقول **أسد رستم** في كتابه: *مصطلح علم التاريخ*: «إن ضاعت الأصول ضاع التاريخ» (رستم، ١٩٨٤، ص. ٧). والأصل بنظره، هو كل ما تركه الإنسان من أثر يدل على حضارته وثقافته. وهذه الآثار إمّا أن تكون مادية محسوسة كالحلي والأساور والأواني، والقصور، والقلاع والجسور والأبنية القديمة والأحجار وقطع المعادن، والفخار، والأخشاب، والمسكوكات، والمنحوتات، وشواهد القبور وغيرها؛ أو ثقافية عقلية مكتوبة: كالمخطوطات والوثائق الرسمية من قوانين ومراسيم وقرارات ومذكرات إدارية، ومراسلات حكومية، أو سجلات المحاكم الشرعية والمدنية، أو وثائق الزواج والتملّك والصكوك والحجج، أو الأفلام المغنطة والمدمّجة، أو الرسوم والصور. تضاف إليها الرواية الشفوية، فالتاريخ الشفوي قد سجل كثيراً من المعلومات التاريخية التي لم تتناولها الوثائق، وأضاف معرفة تاريخية مهمة، وسدّ فراغات في ذلك التاريخ، كما صحح كثيراً من المعلومات المشكوك في أمرها، بيد أن الخطورة في هذا النوع من الرواية، أحيانا، هي طغيان العامل الذاتي عليها (ضاهر، ٢٠٠٨، ص. ٩٢، ١٩٨٢، ص. ١٨٥–١٩٨).

وفي لبنان لدينا مخطوطات ووثائق كثيرة غنية ومتنوعة تطال مختلف جوانب الحياة اللبنانية عبر التاريخ، وتتضمن موضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وغيرها. والوثائق على كثرتها، تستعصي على الحصر والعدّ نظراً لوفرتها وتنوّع موضوعاتها وكثرة

اللغات التي كُتبَت بها من عربية وسريانية ولاتينية وإنكليزية وروسية وعثمانية وإسبانية... الخ. وهي تتوزع على أماكن لبنانية مختلفة، منها: مراكز البطريركيات، وأبرشيات الرهبانيات، والأديرة والمحاكم الشرعية والمدنية، والجامعات والمدارس، ومراكز البلديات والجمعيات، ودور الصحف والمجلات، ومكتبات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والمكتبات العامة والخاصة. وتكاد لا تخلو مؤسسة دينية واحدة في لبنان من سجلات هامة تُحفظ فيها وثائق الولادة والزواج والطلاق والوفاة والميراث، ودفاتر يومية خاصة للمداخيل والمصاريف والأسعار والأجور، وغيرها من الشؤون الحياتية اللبنانية[١].

وطالما أن الوثائق هي المصدر الأساسي لمعرفة ماضي التاريخ الريفي اللبناني، فإنّ دراستها وتحليلها وإدخالها في مناهج التعليم، أصبحت تمثّل أداة رئيسية للبحث في التاريخ المدرسي، لأنه بقدر ما تتنوع الوقائع لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كلما اغتنى الكتاب المدرسي بالوقائع والحقائق التاريخية القريبة من واقع مجتمع التلميذ وبيئته، وكلما تم الابتعاد عن المثالية الفارغة والأدلجة والإسقاط السياسي الفوقي.

التعريف بوثائق الأرياف ومحتوياها

يمتاز التاريخ الريفي عن غيره من الدراسات التاريخية والاجتماعية والإنسانية بكثرة وثائقه الأصلية من: دفاتر «ميري» ومساحة وسندات «طابو» وصكوك بيع وشراء وتوكيل ووصايا ووقفيات وشراكة وسندات دين وإيصالات «ويركو» وضرائب والتزام وأعشار، ودفاتر حسابات خاصة ووقفية، وغيرها من الأوراق الرسمية والخاصة العثمانية والفرنسية والمحلية التي مازالت بكراً وتحتاج إلى من ينفض عنها الغبار، والتعامل معها، باعتبارها مصدراً تاريخيا من الدرجة الأولى، والتعرّف على أنواعها وأشكالها من حيث معطياتها وأساليب صياغتها، ولغة كتابتها. ولعلّ أهمها:

١. سجلات المحاكم الشرعية[٢]. تكمن أهمية سجلات المحاكم الشرعية في

(١) الوثائق الملحقة كنماذج عن الوثائق الريفية اللبنانية.

(٢) في لبنان أكثر من محكمة شرعية ومدنية تمتلك مئات الألوف من الوثائق التي تتناول مجمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والعقارية.

تسجيل الوقائع اليومية، بما تُقدِّم لنا من صورة حقيقية وحيادية عن مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وعن مجالات المبادلات والمنازعات والعلاقات بين السكان في نطاق عمل كل محكمة («وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس»، السجل الأول، ١٩٨٢، ص هـ، و). لذا تُعتبر سجلات المحاكم الشرعية والمدنية (لاحقاً) من المصادر الأساسية لدراسة تطّور المجتمعات المشرقية، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المشرق العربي إبّان السيطرة المملوكية والعثمانية. وتتضمن سجلات المحاكم الشرعية المسائل التالية:

فمن الناحية التقليدية، كان للحاكم الشرعي أو القاضي، حق النظر في جميع القضايا مهما كان موضوعها، أو طبيعتها: من دينية ومدنية، أو تجارية أو جزائية، أو اقتصادية واجتماعية، أو شخصية وعائلية. من هنا، فإنّ المادة الّتي تحتويها سجلات المحاكم الشرعية، تتّصف بالغزارة والتنوّع. وتشمل جميع أنواع القضايا العقارية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية، والدعاوى الشخصية والعائلية، من صداق مقدّم أو مؤخّر، ونَفَقَةٍ وتَرْكَةٍ وطلاقٍ ومُقاسَمَةٍ وحَصْر إرثٍ. كما تشمل أيضاً قضايا الأوقاف من وقفيّات وتولية نظارة، وحكرٍ وإجارةٍ وإجارتين وغيرها، من مسائل التبادل والانتقال والتصالح، والإيجار، والفرمانات والمراسيم والقرارات والإقرارات (تعيين في منصب أو وظيفة)، والتزام المناطق والنواحي والقرى والمزارع، وتوزيع الجنود على المواقع. وأيضاً معرفة أنساب عائلات الريف وفروعها والقرابة بين الأسر، وبعض ما غلب على معاني شهرات العائلات من صفات مدينية وبدنية وفكرية أو نفسية، ومن نسبٍ إلى مدن ومناطق لبنانية ومصرية وسورية وتركية وفلسطينية وغيرها، أو نسبة إلى مهنة أو حرفة أو صنعة أو مجرد لقب.

ومن النواحي العمرانية: تتضمن تسجيلات المحاكم الشرعية، في الحقبة العثمانية: مسائل تخطيط المدن والقرى الكبيرة عمرانياً وسكانياً، من حيث البناء، وشكل المنازل وعدد طبقات كل منها، ومواد البناء، والحدائق الخاصة والعامة، والشوارع والأزقّة، وسبل المياه، وأساليب الإنارة.

من ناحية دراسة الأوضاع الاقتصادية: تنقل السجّلات بدقة واقع الزراعة، والتجارة، والمهن، وأنواع وطوائف الحرف وأصنافها، والأسعار والأجور، والأسواق، والأوزان والمكاييل واختلافها من منطقة إلى منطقة ومن مدينة إلى مدينة. وعلاقة التجار المحليين بالتجار الأجانب.

من الناحية الاجتماعية: تقدّم لنا سجلات المحاكم الشرعية، صورة واضحة

لمستوى معيشة الناس من حيث الغنى والفقر، وعاداتهم وتقاليدهم، وأوضاع وأنواع طوائفهم، وحياتهم العائلية في الأسرة، والزواج والطلاق والنفقة والتركة والإرث؛ وتراتبية مشايخ الدين: قاضي الشرع الشريف، المفتي، نقيب الأشراف، المدرسون، خطباء المساجد وأئمتها. والخدمة العسكرية الإجبارية ونتائجها العائلية والاجتماعية الاقتصادية.

من ناحية الأوقاف: تشمل شروط الوقف، والتولية والنظارة عليه، وأنواع الأوقاف (خيرية أم ذرّية أهلية) وحاصلاتها، والأحكام والقوانين المتعلقة بها، وطرق إدارة واستثمار الأملاك الوقفية، وتأثير الوقف على طريقة استغلال الأرض الزراعية الموقوفة ونوعية حيازتها، ومدى فاعلية أسلوب استغلال الوقف والانتفاع به، من حيث كونه وسيلة تلبي متطلبات المجتمع المحلي من المساعدات الخيرية والإنتاج والاستغلال. كما تتضمن مسألة توسع الوقف على حساب الأملاك الخاصة والأراضي المشاعة، وتطور المداخيل السنوية للوقف ونوعية المصادر المتعلقة بمردوده.

٢. الوثائق الرسمية: محاضر مجالس النواب والوزراء، والإدارة المحلية والمجالس البلدية، وسجلات المحاكم المدنية، وتسجيلات المخاتير ومشايخ الصلح، والجريدة الرسمية، ومختلف الإدارات الرسمية والمصالح المستقلّة.

٣. وثائق الملكيات العقارية: من دفاتر وجرائد المساحة، وإيصالات الميري والضرائب والأعشار، والحجج وسندات الطابو وصكوك البيع والشراء والمقاسمة وحصر الإرث وشراكة المغارسة والمزارعة والمساقاة والمقايضة، وجرائد توزيع المياه بالعدّان والقيراط على الأراضي المروية، ودفاتر أملاك الأديرة والكنائس والمساجد والمدارس الموقوفة. إن هذه الوثائق تُبرز أشكال الملكيات وأنواع الأراضي من ملكية خاصة وأميرية ووقفية وشائعة ومشاعية، وعطل وسليخ ومشجّرة توت وزيتون وكروم عنب تين ولوز ومختلف وحرشية، وتلحظ الفرق بين الأراضي المبنية والبعلية والمروية والموات، ونوع البناء، والحقوق المكتسبة على الأملاك من حق المسيل والمرور وحق الشرب، وحق الشفعة، وغيرها من الشروط والإجراءات القانونية الدقيقة من حيث ضبط الحدود وذكر الغرض من كتابة الوثيقة أي الصك، كما تتضمن الوثائق تسجيلاً دقيقاً بأسماء المتعاقدين والمنتفعين بالملكية وحقوقها المرعية.

٤. وثائق العلاقات الاقتصادية: دفاتر اليومية والشهرية والسنوية لمعامل حل الحرير (الكراخين)، وتسجيلات معاملات تجار الحرير ومراكز بيعه وتصديره، ودفاتر

أصحاب المطاحن ومعاصر الزيت والمحلات التجارية القروية (الدكاكين)، والناطور والمكاري، وغيرهم.

٥. الوثائق الثقافية والتربوية: سجلات المدارس الرسمية والخاصة، تسجيلات الجمعيات والنوادي والأخويات، والزجليات الشعبية، والمخطوطات الأدبية، ومرويات الثقافة الشعبية في الفلكلور والعادات والتقاليد وألعاب التسلية ومغامرات الصيد... إلخ.

مضمون وثائق التاريخ الريفي

تُعتبر وثائق الأرياف اللبنانية من حيث مضمونها التاريخي، منطلقاً لتوسيع مجال البحث التاريخي وتطوير مناهجه، إنطلاقاً من طرح إشكالية جديدة تهدف إلى تحديد ملامح الحياة اليومية في مختلف أوجهها ومظاهرها، وتعدد أنشطَتِها وإجراءاتها. وهذا ما يجنّبنا الوقوع في اجترار المعلومات التاريخية المتداولة والمستَهلَكة، ويسمح لنا بالتعرّف إلى الجديد من المعطيات التاريخية الخام. فننتقل بذلك في معالجتنا لتاريخ المجتمع اللبناني من مسألة جمع المعلومات وصياغتها، كما هو حاصل اليوم، إلى تجديد المادة التاريخية نفسها، وإلى نقد مضمونها وتحليلها، في إطار منهج تاريخي علمي يأخذ بالاعتبار خصوصية وثائق الأرياف المكتوبة والمروية. وذلك لأن الوثائق الريفية توفّر لنا الوسيلة الملائمة والطريقة الأنجع لتجديد نظرتنا، وإعادة فهمنا لتاريخ المقاطعات (البلدان) اللبنانية التي تشكّلت منها دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، سواء من حيث الأحداث التي تأثرت بها أو القضايا التي عايشتها وتفاعلت معها. وهذا ما يمكّننا من تجاوز الأحكام المسبقة الجاهزة، ويسمح لنا بالابتعاد عن الاستنتاجات السطحية والتعميمات المبسَّطة، التي أصبحت بفعل تواردها في كتب التاريخ، تشكّل الصورة النمطية للتاريخ اللبناني الداخلي بشكل خاص وللولايات العثمانية بشكل عام.

كما تتوافر في الوثائق الريفية معلومات تاريخية دقيقة في وصفها، ومتنوعة في اهتماماتها، تمس حياة سكان الريف وتتصل بحركية المجتمع، وتعبّر عن سلوك الأفراد وتحدد نشاطاتهم الاقتصادية ومشاغلهم الحرفية وعلاقاتهم الأسرية. وهذا ما جعل الوثيقة الريفية أشبه بمنجم للمادة الأولية التي تحدد قيمتها وفق إمكانات وقدرات الباحث، بحيث يمكن للباحث من خلال قراءة منهجية وتناول علمي لوثائق الريف الحصول على معلومات تاريخية تتصل بمواضيع في غاية الأهمية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١. بنية المجتمع اللبناني. من حيث طبقاته الاجتماعية وتنظيماته الإدارية والسياسية، وطبيعة علاقاته بالسلطات الحاكمة في مختلف الحقب التاريخية التي مرّ بها، ومن حيث تجانس طوائفه وتنوعها ومكانتها، على ضوء موازين القوى بين السلطة المحلية والمركزية، وبين الريف والمدينة.

٢. النشاط الاقتصادي. إن دراسة الوثائق الريفية تسمح بتحديد مكانة الريف في الحركية الاقتصادية، من حيث النمو أو تراجع وانكماش الاقتصاد المحلي الذي يمكن التعرّف إليه بالاعتماد على الأسلوب المطبّق في استغلال الأراضي الزراعية والأملاك الوقفية، والمحلات التجارية والأبنية السكنية، وينابيع المياه والآبار وغيرها من المغالق والمرافق الاقتصادية المهمة. كما يمكن من خلال وثائق الريف ضبط النشاط المهني والحرفي وأدواتهما وتوزيع الوظائف والخدمات، وإيجاد الحلول للمسائل المطروحة، خاصة ما يتعلق منها بحياة السكان ومتطلباتهم، في الأمن والعمل وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية؛ ودراسة الأوزان والمقاييس كالدرهم والأوقية والأقة والرطل والوزنة والحمل والقنطار، والقمحة والدونق والمثقال والشاكية. أو دراسة الحركة التجارية من حيث تبادل أصناف السلع، ومقايضتها، وأسعارها، وأسواق تصريفها ووكلاء تجارتها، وعلاقة الأرياف بالمدينة، وعلاقة السلطة الحاكمة بالريف.

٣. في الميدان الاجتماعي. تسمح دراسة وثائق الأوقاف في معرفة كيفية انتقال الأملاك والأراضي من العائلات المقاطعجية إلى الأديرة والمدبرين وعناصر البرجوازية المدينية وتجار الريف وأصحاب المهن الحرّة عن طريق الهبة أو الشراء أو شراكة المغارسة «الشلش»، ومعرفة عدد الشركاء والعاملين على أملاك الأديرة وكبار المالكين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، من حيث تبعيتهم الاقتصادية، وخسارتهم المادية الدائمة لكثرة الديون المتراكمة عليهم من سنة إلى أخرى، أو بسبب كثرة السلع المستوردة التي يزوّدهم بها عادةً الدير والتاجر الإقطاعي.

من هنا، فالتاريخ الريفي اللبناني بمعظمه، وعلى اختلاف مراحل حقبه المقاطعجيّة والانتدابية، يعتمد على الوثائق العقاريّة والتسجيلات الضريبيّة، المرتبطة ارتباطاً عميقاً بتطوّر أنظمة الأراضي وأشكال استثمارها في المشرق العربي، تلك الأنظمة المرتكزة ارتكازاً وثيقاً إلى نمط الإنتاج العثماني الإسلامي وتشكيلته الاقتصاديّة، تلك التشكيلة الّتي نشأت ونمت وترعرعت وتطوّرت على قاعدة اقتطاع فائض الريع العقاري، كمصدرٍ شبه وحيدٍ لتغذية خزانة السلطنة العثمانية، وجيوب كبار موظفيها العسكريين والمدنيين،

وتأمين مصارفات الحكّام والولاة والمقاطعجيين المحليين، وتكديس ثرواتهم النقدية، وتنمية عقاراتهم الزراعية والمبنيّة. لذا، فإنّ دراسة مضمون الوثائق الريفية، توضح مدى ارتباط الملكية العقارية الزراعية والمبنية والوقفية بالفئات العليا النافذة في المجتمع اللبناني الريفي، وخاصة ما يتصل منها، بأوضاع العائلات الكبرى وتأثير الملكية في مكانتها الاجتماعية والسلطوية. كما تبين الروابط الاجتماعية في إطار الأسرة والعائلة والطائفة، والعشيرة، ووضعية المرأة، وموقع الجماعات المتنفذة في المجتمع وصلتها بالمؤسسات الإدارية والوقفية، وكيفية توليها المهام الموكلة إليها، ومدى نصيبها من مردود تلك الوقفيات، سواء كانت من المشرفين على الوقف أومن المنتفعين به كأفراد وموظفين، أو كطوائف يعود إليها الوقف.

٤. الهيئات الإدارية وطبيعة معاملاتها. من حيث دور حكّام المحاكم الشرعية والمدنية، والمشرفين على التسجيلات العقارية والأملاك الوقفية، من مخاتير ومشايخ صلح وموظفي دوائر المساحة و«الطابو»، ونظّار الوقف ووكلائه والقضاة والمحاسبين. وكذلك من حيث دور القائمين على المصالح والخدمات المرتبطة بتوزيع وجباية الضرائب، وإدارة المعارف الرسمية والمدارس الخاصة والإرساليات. وتأثير طبيعة المعاملات الإدارية في نوعية العلاقات الاجتماعية، وخصوصا ما يتعلق منها، بالألقاب التي يحملها متعاقدو السندات والصكوك وعقود الشراكة، وجباة الضرائب وملتزموها، ومستغلو الوقف أو المنتفعون به أو المشرفون عليه.

٥. التعرّف إلى وضع الأسرة الريفية. من حيث الفئة الاجتماعية التي تنتسب إليها، وطائفتها وطبيعة الصلات بين أفرادها ومدى تضامنهم وتكافلهم وكيفية انتفاعهم بالأرض الزراعية العائلية والمشاعية والوقفية وبالمغالق الحرفية. وانعكاس ذلك على تلاحم الأسرة ورعايتها لأفرادها، وخاصة الضعفاء والقصّر منهم، كالنساء والأطفال والمعوقين. ومن حيث، تحديد مكانة **المرأة** في الأسرة التي تنتسب إليها، وموقعها في المجتمع المحلي الذي تعيش فيه، ومدى مساهمتها في التملّك الحر، وفي العمل الزراعي والإنجاب وتحديد النسل، وفي إنشاء الوقف والاستفادة منه، ونصيب ورثتها من مردود أملاكها الخاصة والوقفية. بالإضافة إلى ما يتعلق بوضعية المرأة سواء من حيث قضايا الميراث والزواج والأولاد وحق التصرّف في ما تملكه من مال وعقار، أو ما يتصل بمسألة المفاضلة بين الذكر والأنثى في التربية والتعليم والعمل والحرية، والانتفاع بالعقار والوقف، وما يترتب على ذلك من شروط انتفاع الزوجة بالميراث، مثل اشتراط عدم تزوّجِها بعد كتابة صك الوقف، أو الوصية، إذا كان الحابس أو

الموصّي زوجها، أو حرمان نسلها من الإناث في حال بلوغهن سن الرشد، أو تزوّجهن خارج نطاق الأسرة والعائلة.

٦. التكافل والتضامن القروي. ويتجلّى ذلك في العونات الجماعية من خلال قيام الأهالي ببناء منزل جديد لأحدهم، أو إعادة بناء ما تهدّم من المنازل بفعل العوامل الطبيعية ، أو إصلاح ما تخرّب من جلول الأراضي الزراعية من جراء السيول والفيضان. أو التعاون في إطفاء الحرائق، وفي قطاف محاصيل الزيتون والقز والتفاح والصنوبر وعصر العنب وصناعة الدبس، وشك الدخان وغرس شتلاته، أو حدل السطوح وجرف الثلوج، وغيرها من الأعمال التي كانت تستوجب العمل التعاوني ذات الطابع الإنمائي. أو التضامن في دفع الضرائب، وفي الدفاع عن العائلة والقرية من أي هجوم خارجي.

٧. الوضع الديموغرافي والحالة الصحية والمعيشية. من حيث تحديد متوسط عدد أفراد الأسرة وأعمارهم، وتوزّعهم على أحياء المدن والقرى، وما كانوا يملكونه من ثروات مالية وملكيات عقارية وحيوانات «عمّال وبطّال»، وكذلك التعرّف إلى مستوى معيشتهم، ومعرفة الأمراض المسببة للوفيات، ومحاولة تقدير عدد الوفيات التي كانت الأوبئة سبباً فيها، أو نتجت عن الكوارث الطبيعية.

٨. التنظيم العمراني. من حيث المظهر العمراني للتجمعات السكنية الريفية التي نشأت على قاعدة وحدة الدم والقربى، لتتشكل القرية كوحدة إنتاجية أساسية في الاقتصاد الريفي. وكانت القرية بدورها، تنقسم إلى أحياء عائلية ومذهبية تتحلق حول الينابيع، أو حول الكنائس والجوامع، أو حول منزل المقاطعجي، أو دار رئيس وزعيم العائلة. وكانت منازل الأحياء تتعانق و«الحيط يبوس الحيط» حتى يصل اتصال السطوح بعضها بالبعض الآخر إلى ما يقارب العشرين سطحاً أو أكثر. كما يمكن دراسة الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمنازل الريفية وتقسيماتها العامودية والأفقية، والداخلية والخارجية (من طبقة أو طبقتين، من غرفة أو غرفتين، فيها: العلّية والليوان والمصطبة والقبو والمدّ، والكوارة واليوك أو «الليوك»، و«التابوت» أي مخزن الحبوب و«المونة»، و«غلق» الصحون أو «النملية»، والموقدة الشتوية، المتبن أو «التبان»، والحاصل لشيل القز في المنازل الكبيرة. كما يمكن معرفة أثاثها وفرشها ونوعية مواد بنائها.

الهدف من دراسة وتحليل وثائق الأرياف

إنّ مجالات البحث المتصلة بمضمون وثائق الأرياف كفيلة بتجديد نظرتنا إلى

قضايا التاريخ المحلي، وبذلك يمكن لنا تجاوز عرض الأحداث وتسجيل الوقائع والتعليق عليها، إلى طرح الأسئلة والبحث عن الإجابات المقنعة لها. وذلك انطلاقاً من تحديد إشكالية دراسة الريف، ومن واقع الحياة الاجتماعية فيه، واعتمادا على المصادر التاريخية الأولية المتمثلة بالأرشيف والوثائق. من هنا، تواجه الباحث في تاريخ الأرياف اللبنانية إشكاليات مادية وجغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية عديدة، أبرزها:

أولاً: تلك المتعلقة بتطور الملكية العقارية والصراع بين العرف والعادة والقانون العام في مسألة التملك الحرّ الخاص للأملاك العامة التي حافظت عليها التشريعات الإسلامية والعثمانية والعالمية المتوارثة، كثروة وطنية لا يمكن التفريط بها، بما يقطع الطريق على امتلاك الأجيال الشابة المتعاقبة حسب تقادمها للمسكن اللائق والاستثمارات الزراعية، وبما يسمح بالمحافظة على المساحات الخضراء الضرورية من الأحراج والغابات الوطنية، إذ، من الملاحظ أنّه، بالرغم من اتباع القوانين ذاتها في كل من سورية ولبنان في ظل الحكم العثماني والانتداب الفرنسي، سار الصراع للاستئثار بالأملاك العامة في اتجاهين متعاكسين. ففي حين مازالت الحكومة السورية الوطنية تفرض سلطتها وهيبتها على أملاكها العامة ومشاعات قراها، كما يجري ذلك في كل دول العالم الرأسمالي المقدس للملكية الخاصة، نرى أن السلطات المتعاقبة في لبنان قد تخلّت عن واجباتها في المحافظة على الأملاك العمومية، وشرّعت تملّكها من قبل الأفراد والمؤسسات الوقفية، مما سيزيد، لا محالة، من تفاقم أفواج الهجرة المستقبلية، عندما لن يجد الريفي أرضاً يزرعها ونبعاً يروي عطشه، ومسكناً يأوي إليه.

ثانياً: مدى علاقة النظام المقاطعجي المحلي في برالشام في وراثة نظام التيمار العثماني، وأثر النظام الفيودالي الأوروبي على تركيبته، وطبيعة ذلك النظام، المرتكز إلى الصراع الدموي بين قواه البشرية ضمن العائلة الواحدة، وبين العائلات الحاكمة والنافذة في سبيل السيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة وينابيع المياه الطبيعية؟

ثالثاً: دور الانتفاضات الفلاحية في بلورة تطور أنظمة الملكية العقارية المرتكزة إلى الأعراف والعادات المتوارثة، بما يُعرف بمشد المسكة ووضع اليد وشركتي المغارسة والمساقاة، وبلورة الدروس والعبر لسلطة شعبية ديمقراطية منتخبة.

رابعاً: أثر التدخّل الأجنبي ضد حكم محمد علي، في بر الشام، في تعقيد طبيعة الثورات والعاميات التي شارك فيها أعيان وفلاحو الأرياف، على السواء، ضد جيش إبراهيم باشا، وفي بروز الصراع الطائفي في جبل لبنان وغوطة دمشق كمظهر من مظاهر الصراع المقاطعجي- الفلاحي، وكنتيجة لذلك التدخل.

خامساً: دور التنظيمات والقوانين العثمانية بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تعزيز الملكية العقارية الخاصة للأراضي الزراعية، وفي إيجاد بداية للتغيّر الديموغرافي والاقتصادي لمعالم بعض المدن والمناطق الريفية، ودورها، أيضاً، في ازدياد التمايز الطبقي داخلها من خلال تكوّن الملكيات البرجوازية الواسعة لكبار الموظفين وأثرياء المهاجرين وبعض أصحاب المهن الحرّة من الأطباء والمحامين والمهندسين، وتسليمها بالتالي إلى شريحة جديدة من المرابعين والشركاء المساقين والمغارسين الفقراء.

سادساً: انحسار الاقتصاد الطبيعي القائم على التبادل العيني، مقابل ظهور العلاقات القائمة على التبادل النقدي، وازدياد التبادل التجاري بين الأرياف والمدن، ونشوء «البنادر» المدينية الخاصة لصرف العملات المحلية والعالمية وتبادلها.

سابعاً: تبدّل طرق الاستثمار الزراعي وأساليب الريّ التقليدية، واستخدام الأسمدة الكيماوية، والتقنية الحديثة في الزراعة وحل الحرير الطبيعي.

ثامناً: تعرّف الإجراءات المتعلقة بالوقف، وملاحظة التغيّرات والتحولات التي طرأت وقد تطرأ في المستقبل، على الوقف الأهلي (الذري) والوقف الخيري العام. ففي عصرنا الراهن، وفي ظل انتشار مقولة الخصخصة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيراتها، وانتشار ثقافة التعاقد الوظيفي المنشود لتوفير الخدمات التي تجتاح العالم، فإنّ الوقف يبرز كأنسب الصيغ في القطاع التطوعي، لعدم اعتماده على الإنفاق الاستهلاكي للقيام، بعد تحديث قوانينه، بواجبه الإنساني التنموي، مما يساعد في تقليص حدّة الفقر وتلاشيه، ليختفي، بعدها، الفقر نهائيا من المجتمعات البشرية. كما تختفي ظاهرة التسوّل والتشرّد من الشوارع العامة، وتقل نسبة التسرّب من المدارس، وعمليات السرقة واللصوصية الناتجة عن الفقر والجوع

وهكذا، فإن دراسة تاريخ الأرياف، تعني أن يدخل الباحث إلى عمق تطور المسألة الزراعية في لبنان، ويرصد تفاصيل الحياة اليومية للفلاحين والزراع، ولكبار المالكين والمقاطعجيين. ويدخل إلى منازلهم المتواضعة، ليُبرز أنماط معيشتهم في المأكل والملبس والزواج والطلاق والعادات والتقاليد والمعتقدات الروحية. كما يرصد نضالاتهم وتحركاتهم المطلبية، وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، والتأثيرات الماضوية على ارتباطاتهم السياسية العاطفية والغرضية والحزبية، وتكوينات ثقافاتهم الشعبية المتوارثة عبر الأزمان.

بعض الاستنتاجات

تفتح الوثائق الريفية أمام الباحث آفاقاً رحبة تمكّنه من حيث تجديد نظرته وفهمه لمعطيات الحياة اليومية، وتحديد حكمه على التطورات التي تميّز التاريخ المحلي للأرياف اللبنانية والعربية. فبغض النظر عن الدلالات المتعلقة بوثائق الأرياف، فإن المسائل المتصلة بالحياة الريفية اليومية والعامة، كما هو مسجل في تلك الوثائق، تظل تمثّل الإطار الأمثل والأرحب لإعادة تجديد المعرفة التاريخية من منظور علمي، يَستكمل ويُصحِّح ويُعدّل ما كُتب إلى الآن عن المجتمع اللبناني المحلي وعلاقته بالسلطنة العثمانية سابقا، وبإدارة الانتداب الفرنسي لاحقاً، وبالمجتمعات العربية والعالمية حالياً.

فالتاريخ الريفي يختصر بدراساته الاقتصادية والاجتماعية مجمل التاريخ اللبناني والمشرقي بكل تشعّباته السياسية والنفسية والثقافية، ويُبرز مدى هشاشة السلطة الإدارية العثمانية المحلية، ومن ثمّ الفرنسية الانتدابية، وأيضا هشاشة السلطة اللبنانية الاستقلالية. حيث كانت السلطة المحلية بأطوارها المقاطعجية من جهة، وتحالف أصحاب الرساميل الربوية والبنكية والبرجوازية المدينية الصاعدة مع بقايا المقاطعجيين وكبار الملاك من جهة أخرى، مجرّد سلطة هشة بمواقفها الوطنية وتذبذبها بين سلطات العثمانيين والفرنسيين والبريطانيين وغيرهم من القوى الإقليمية والعالمية. وبالرغم من استقلالية الفلاح اللبناني النسبية وحرية حركته الزراعية الإنتاجية، وتنقّلاته من قرية إلى أخرى ضمن المقاطعة الواحدة أو ضمن المقاطعات اللبنانية المختلفة، إلا أن هذه الحرية الاستقلالية كانت محكومةً بعلاقة الفلاح بالأرض وأصحاب الملكيات الكبيرة من جهة، وبعلاقات الريف بالمدينة من جهة أخرى، وارتباط إنتاج الأرياف بحاجات المدن الغذائية وتوظيفاتها المالية في عمليات المضاربة العقارية، كخزنة مضمونة في الأوقات الصعبة والعصيبة، وفي زمن الأزمات التي كانت تجتاح المدن بين الحين والآخر. فالأرياف، كانت ومازالت تشكل المساحة الإنتاجية الأساسية لتغذية المدن التجارية والاستهلاكية، بالعناصر البشرية والموارد الزراعية والحيوانية الضرورية. ومن المتعارف عليه تاريخياً، أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد خراب الحرف الصناعية في حلب ودمشق وحماه والرقّة ودير الزور وبعلبك وجبل لبنان، انتقلت مجموعات ريفية كبيرة وسكنت المدن لاسيما بيروت ودمشق وطرابلس وصيدا وزحلة وصور. وشكّل النازحون إلى تلك المدن أحزمة «البؤس»، التي ما لبثت تتسع وتتضخم

حتى فاق عدد سكانها سكان المدن الأصليين. وتجلّى السكن الجديد للقادمين من الأرياف في أحياء عشائرية أو عائلية أو مذهبية عصبوية نقية الانتماء، في الوقت الذي لم يقطع هؤلاء، فيه حتى الآن، صلاتهم وعلاقاتهم بأريافهم عاطفيا وسياسياً وإدارياً.

وأخيراً، لا يسعنا في الختام إلا التأكيد على الهدف الأساسي بالرجوع إلى وثائق الريف، ألا وهو استخلاص المعلومات التاريخية منها وتوسيع آفاق البحث في التاريخ المحلي، وتطوير آلية البحث والمجال المعرفي، لتشمل جوانب ظلّت بعيدة عن اهتمامات الباحث في التاريخ اللبناني والعربي، خاصة ما يتعلق منها بالعلاقات الاجتماعية والإجراءات الإدارية، والتعامل الاقتصادي والثقافي، وتنظيم شؤون التربية والتعليم، التي شكّلت محور الحياة اليومية للمجتمعات المشرقية في العهد العثماني. لأن معالجة مشكلات تدريس التاريخ الريفي في المدارس والجامعات يمكن أن تحول دون تزييف الوعي التاريخي الذي هو أشد خطورة على عقول الناشئة، وحتى لا يظل البحث التاريخي وقفاً على الباحثين، والمتطفلين.

لائحة المراجع

ابن أسباط الغربي، ح. (١٩٨٩). **تاريخ الدروز في آخر عهد المماليك حسب رواية حمزة بن أحمد بن أسباط في كتاب صدق الأخبار**. بيروت : دار العودة.

أبو حسين، ع. (٢٠٠٥). *لبنان والإمارة الدرزية في العهد العثماني : وثائق دفتر المهمة ١٥٤٦-١٧١١*. بيروت: دار النهار للنشر.

إسماعيل، ع. (٢٠٠٣). *انقلابٌ على الماضي، لماذا أُدخل على تاريخ لبنان من الأساطير والخرافات والأوهام والأحداث التي لا أساس تاريخياً لها*. بيروت: دار النشر للسياسية والتاريخ.

الأمين، عدنان. (١٩٩٦- ١٩٩٧). الأبعاد الاجتماعية للتعليم العام في لبنان. *دراسات لبنانية*، (٣ و٤)، ص. ٤١-٩٣.

رستم، أحمد. (١٩٨٤). *مصطلح علم التاريخ*. بيروت: المكتبة البوليسية.

سعيدوني، ن. (٢٠٠٨). نظرة في إشكالية التعامل مع وثائق الوقف: الحالة الجزائرية. *عالم الفكر*، ٣٦ (٣)، ص. ٨٧- ١٠٦.

ضاهر، م. (١٩٨٢). التأريخ الأهلي والتاريخ الرسمي، دراسة في أهمية المصدر الشّفوي. *الفكر العربي*، ٤ (٢٧)، ص. ١٨٥- ١٩٨.

ضاهر، م. (٢٠٠٨). منهجية التاريخ الشفوي والاستفادة منها عربياً. *عالم الفكر*، ٣٦ (٣)، ص. ٥١-٦٥.

قاسم، ق. (٢٠٠٨). تزوير التاريخ. *عالم الفكر*، ٣٦ (٣)، ص. ٧-٢٤.

مؤنس، ح. (١٩٨٤). *التاريخ والمؤرخون: دراسة في علم التاريخ*. القاهرة: دار المعارف.

وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس. (١٩٨٢). (السجل الأول: ١٠٧٧-١٠٧٨ هـ، ١٦٦٦-١٦٦٧ م، **تقديم عمر تدمري، فردريك معتوق، وخالد زيادة**). طرابلس: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية.

يزبك، ي. (١٩٩٣). *الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية*. بيروت: دار نوفل.

ملاحق

نموذج تدريس وثيقة ريفية

نماذج عن الوثائق الريفية المتنوّعة

– قراءة مستند (وثيقة حجة شراكة)

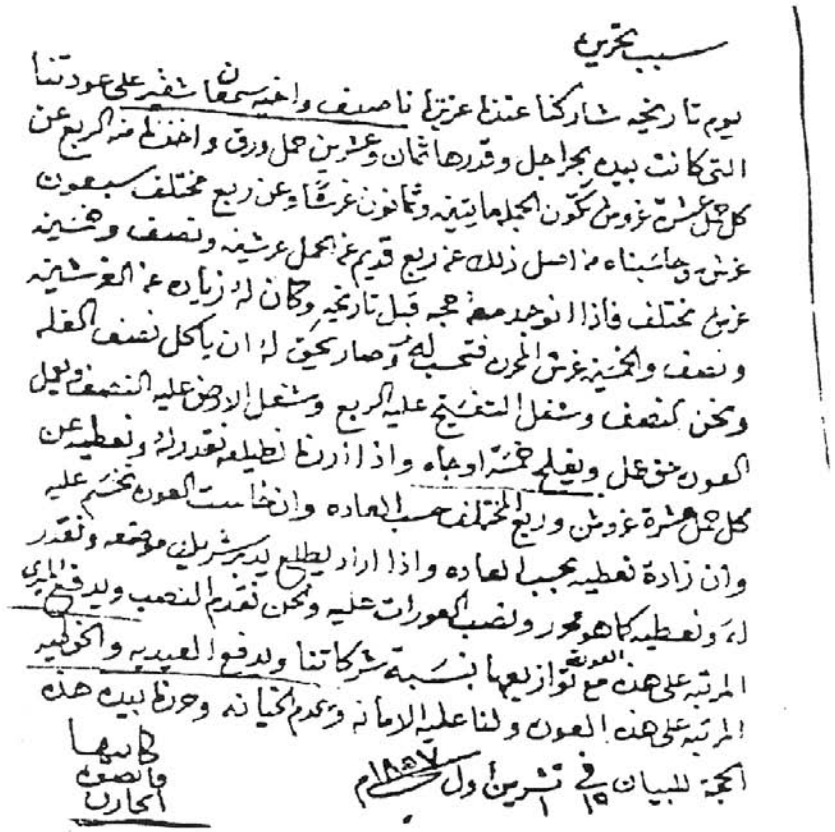

سبب تحرير

يوم تاريخه شاركنا عنك عزيزنا ناصيف واخيه سمعان شفير على عودتنا التي كانت بيد بحراجل وقدرها ثمان وعشرين حمل ورق واخذنا منه الربع عن كل حمل عشر غرامين تكون الحمل مايتين وثمانون غرشا عن ربع مختلف سبعون غرش وحاسبناه من اصل ذلك عن ربع قديم عن الحمل عشرينه ونصف وخمسينه غرش وحاسبناه من اصل ذلك عن ربع قديم عن الحمل عشرينه ونصف وخمسينه غرش مختلف واذا انوجد معه حجه قبل تاريخه وكان له زياده عن العشرينه ونصف والخمسينه غرش الحمل فتحسب له وصار يحق له ان ياكل نصف الحمل ويحن كنصف وشغل التفتيح علية الربع وشغل الارض عليه النصف ويحمل العون حق حمل ويقيم خمسة اوجاه واذا اراد اخذ نطيله نقدر له ونعطيه عن كل حمل عشرة غرامين وربع المختلف حسب العاده واذا خاست العون نخمن عليه وان زادة نعطيه بحسب العاده واذا اراد يطلع ليدرس برين موضعه ونقدر له ونعطيه كما هو محرر ونصب العورات عليه ونحن نقدم النصب ويدفع الباقي المرتبة على هذ العون مع توازيعها بنسبة شركاتنا ويدفع العيديه والكونميه المرتبة على هذ العون ولنا عليه الامانه وعدم الخيانه وحرر بيد هذه الحجة للبيان في ١٥ تشرين اول سنة ١٨٥٤

كاتبها
وناصيف
الحارس

* تسمى هذه الوثيقة حجة شراكة، والحجة تعني سند أو عقد، والشراكة تكون عادة بين فريقين أي بين شخصين أو اكثر .

ا– بماذا كتبت هذه الوثيقة ؟ بخط اليد ☐ أم طباعة ☐

ب– في اية سنة كتبت؟

ج– هل كتبت قبل ثورة الفلاحين أم بعدها؟ علّل الاجابة؟

د– بمطالعة ما تحته خط من هما فريقا الحجة؟

من هو المقاطعجي منهما ومن هما الفلاحان؟

استخلص من هذه الوثيقة ثلاثة واجبات على الفلاح في العهد المقاطعجي.

تعدين قناة جبلين

التابعة لقريتي عماطور وحارة جندل وفقاً لأمر مديرية المختـــارة عـــ ١٦٣
تاريخ ١٥ نيسان سنة ١٩٢٩ المبني على أمر محافظ الشوف تاريخ ٦ آب سنة ١٩٢٩
عـــ ٣٩٧١ ... » نقلاً افراديا طبق الاصـــل عن الجدول المنظم في ٢٠ ايلول
سنة ١٩٢٩ الموقع من اعضاء اللجنة المصادق على تواقيعهم من مختـار عماطور في
٢٠ ايلول سنة ١٩٢٩ »

مجموع الامتار المربعة (٤٨٥١٥٠) يصيب كل (٢٨٩٠) متراً ساعة واحدة كل اسبوع

اسم المالك	اسم الملك	نمرو	حبه	قيراط	درهم	الامتار المربعة
يوسف بوزك عبد محمد	جبلين	٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧		١٠		٢٠٢٠٠ سليخ

الدور الاسبوعي حسب التوقيت العربي

من	الدقيقه	الساعة	اليوم	الى	الدقيقة	الساعة	اليوم	ليلاً
	٧	٤	الاربعا		٩	١١	الاربعا	

ليلاً

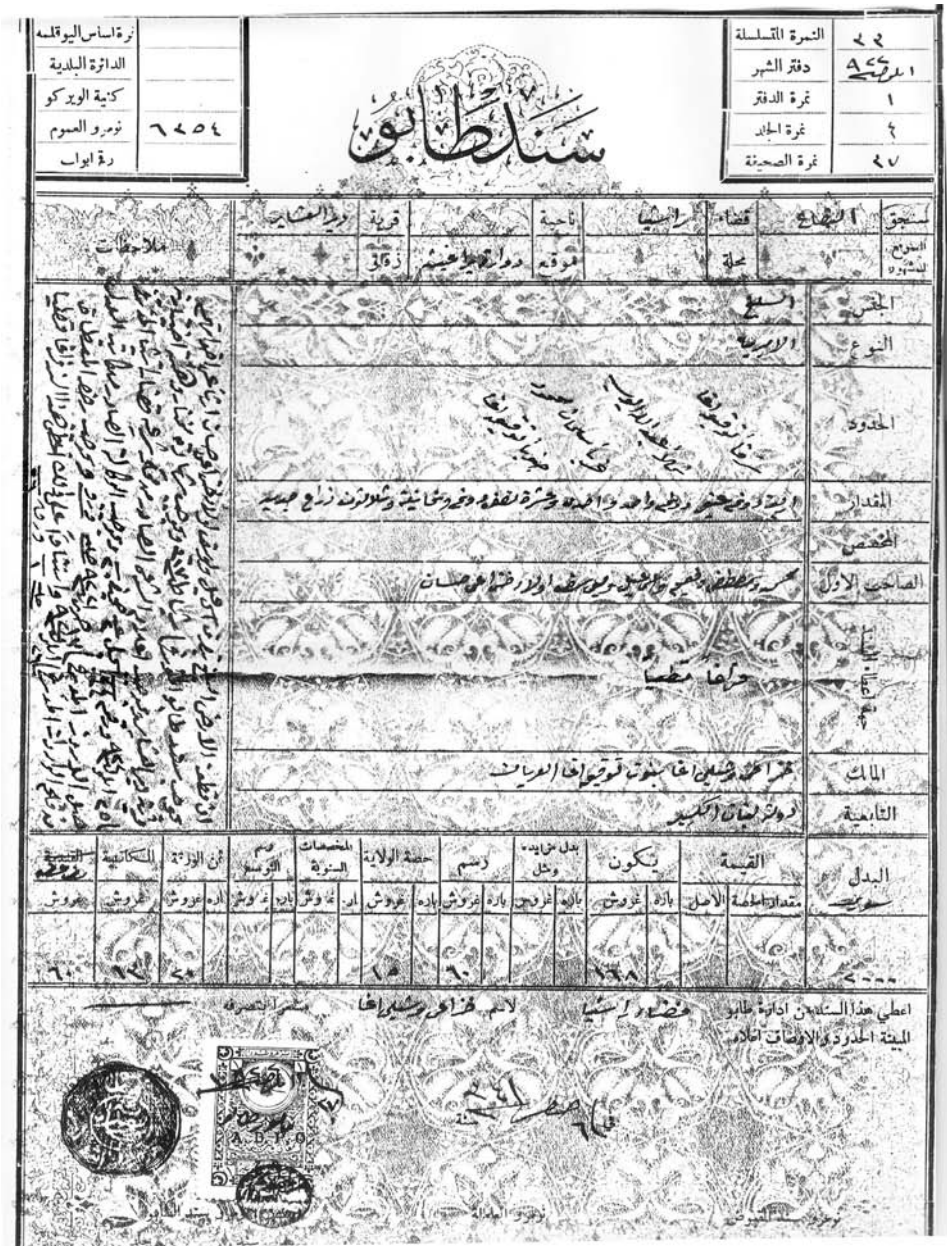

سند طابو

٢٢	النمرة المتسلسلة
١٩٢٥/٩٤٦	دفتر الشهر
١	نمرة الدفتر
٤	نمرة الجلد
٤٧	نمرة الصحيفة

	نمرة اساس اليوقلمه
	الدائرة البلدية
	كتبة الويركو
٦٧٥٤	نومرو العموم
	رقة ابواب

المستوفي	القضاء	الناحية	القرية	وقف الصغاية

ملاحظات

الجنس: السطح

النوع: الاميرية

الحدود: [illegible]

المقدار: [illegible]

الخصص: [illegible]

الصاحب الاول: [illegible]

[illegible]

الملك: [illegible]

التابعية: [illegible]

البدل	القيمة		يكون		بدل مزايده وثمل		رسم		حصة الولاية		المخصصات السنوية		رسم التوسعه		ثمن الوزنة		المكانية	القيمة
	مقدار الطلمة	الاصل	بارة	غروش	بارة	غروش	بارة	غروش	بارة	غروش	بار.	غ. وش	بارة	غ. وش	بارة	غروش	بارة	غروش
				١٦٥٨				٦٠		٨٥						٤٠		٦٠

اعطي هذا السند من ادارة طابو المبنة الحدود والاوصاف اعلاه

مفتش [illegible]

لاجل [illegible]

مدير التصرفه

[illegible]

A. D. P. O.

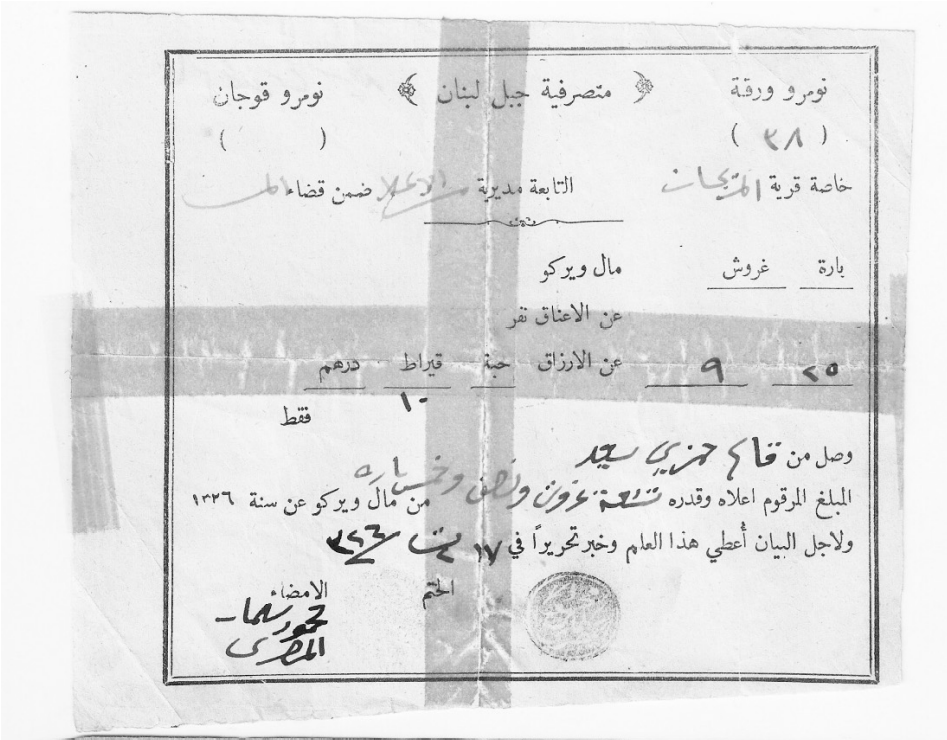

نومرو ورقة (٢٨)

﴿ متصرفية جبل لبنان ﴾

نومرو قوجان ( )

خاصة قرية المريجان التابعة مديرية [illegible] ضمن قضاء [illegible]

بارة	غروش	مال ويركو عن الاعناق نقر	عن الارزاق	حبة	قيراط	درهم
٢٥	٩				١٠	

فقط

وصل من قاسم حمزي سعيد

المبلغ المرقوم اعلاه وقدره تسعة غروش ونصف وخمسة بارة من مال ويركو عن سنة ١٣٢٦

ولاجل البيان أعطي هذا العلم وخبر تحريراً في ١٧ [illegible] ٧٢٣

الختم

الامضا

المدعى

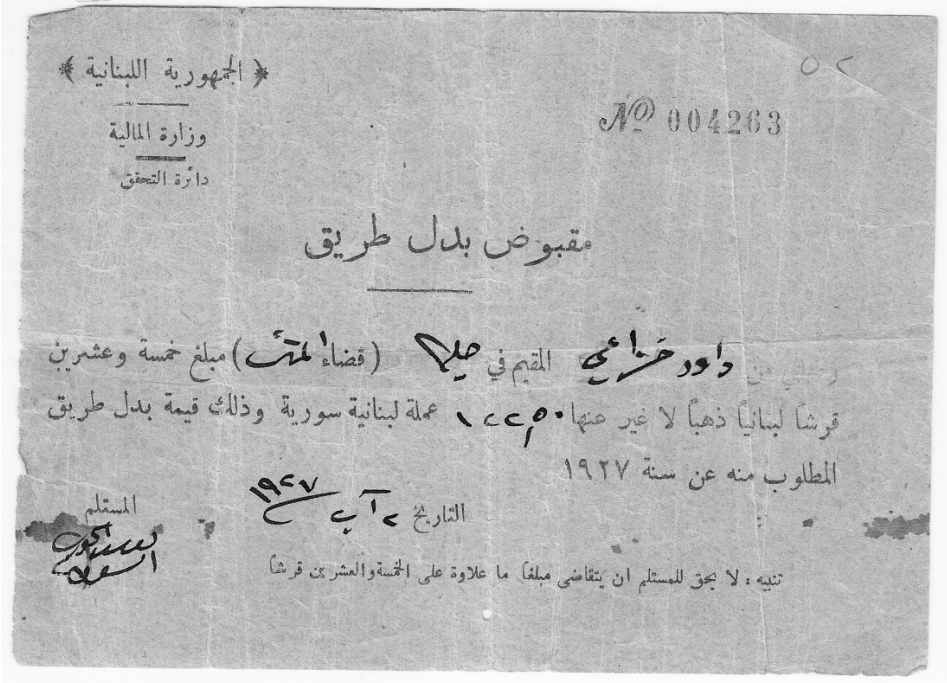

﴿ الجمهورية اللبنانية ﴾

وزارة المالية

دائرة التحقق

No 004263

مقبوض بدل طريق

داود حدايج المقيم في حيلا (قضاء المتن) مبلغ خمسة وعشرين قرشاً لبنانياً ذهباً لا غير عنها ١٢٫٥٠ عملة لبنانية سورية وذلك قيمة بدل طريق المطلوب منه عن سنة ١٩٢٧

التاريخ ٢ آب ١٩٢٧

المستلم

تنبيه: لا يحق للمستلم ان يتقاضى مبلغاً ما علاوة على الخمسة والعشرين قرشاً